

نقابات: فشل الحوار الاجتماعي سببه سياسة الحكومة

استغرب ممثلون عن النقابات المشاركة في الحوار الاجتماعي تصريحات الوزير الأول عقب لقاء حزبي نظمه، أخيرا، بالدار البيضاء، إذ عزا رفض النقابات توقيع محضر حصيلة الحوار إلى أسباب سياسية وليست نقابية. وفي السياق ذاته، نفى العربي الحبشي، عضو المكتب الوطني للفرالية الديمقراطية للشغل أن تكون للأخيرة أي حسابات سياسية، مشددا على أننا نمارس العمل النقابي تجاه حكومة تسعى إلى تحقيق التوازنات المالية الكبرى، على حساب الملف الاجتماعي، فحساباتنا هي خدمة الشغيلة والدفاع عن مطالبها. وأشار في هذا الإطار إلى أن الوزارة الأولى لم تصدر أي مؤشرات عن تاريخ انطلاق دورة شنترين، في الوقت الذي ما زال نطالب فيه الحكومة، بإشراكنا في الملامح الكبرى، وليس تفاصيل مشروع قانون مالية 2011، دون أن تستجيب لمطالبنا.

أما عن أسباب تعجز الحوار، يقول الحبشي، فمفردا، أساسا إلى أننا ما زلنا نداول في النقاط العالقة نفسها، ومن بينها تحسين الدخل وملف الترقية الاستثنائية والتعويض عن العمل بالمناطق النائية الذي تتعامل معه الحكومة من منظور مادي صرف وتهمل الشق الاجتماعي فيه، وهذا ما يجعلنا نرفض التوقيع على محضر الحصيلة، لأننا بذلك نكون كمن يوقع شيكا على بياض، في ظل الأزمة الاجتماعية والهجوم على القدرة الشرائية.

ومن جهته، ذكر عبد القادر الزاير، عضو المكتب الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن ربط فشل الحوار الاجتماعي بأسباب سياسية للنقابات، تهمة قديمة كانت تستعمل منذ بداية الاستقلال، معتبرا أن ذلك قول ساذج، ذلك أن القضايا الاجتماعية هي عمق المجال السياسي وأن لكل النقابات سياسة تتبعها في الحوار الاجتماعي.

ويخصوص القول إن الحكومة الحالية خصصت 19 مليار درهم للحوار الاجتماعي، أكد المسؤول النقابي أن الوضعية الاجتماعية الراهنة لا يمكن مقارنتها بتلك التي كانت قائمة، خلال عهد حكومة اليوسفي أو جطو، وعموما نحن لا نستجدي صدقة، المشكل يكمن في أن الحكومة هي من ينسب في فشل الحوار الاجتماعي بتهربها من التفاوض الجاد وسعيها إلى الإعلان عن النتائج بشكل أنفرادي.

وكان الوزير الأول، عباس الفاسي، اشتكى في لقاء حزبي نظمه بمدينة الدار البيضاء مساء الجمعة الماضي من النقابات وعانتها على رفضها التوقيع مع على محضر يتضمن النتائج التي تم التوصل إليها. وعزا ذلك إلى أسباب سياسية وليست نقابية، مشيرا إلى أن حكومته خصصت 19 مليار درهم للحوار الاجتماعي.

حجر الغلي

الإعلان عن تأسيس حزب الوحدة الوطنية

من اختصاصات متعددة، على هامش حفل إفتار نظم بالمناسبة، ومن الشخصيات التي حضرت اللقاء، العالم أحمد كون وعزير بلخياط، المستمر في مجال الفاعات السينمائية، وشقيقه الطبيب علي بلخياط، وحيد اواك رئيس الرابطة الجهوية للمقاومين الشباب بفاس، المنسق الجهوي للحزب، فيما تم إصدار بيان فاس الملخص لأهم الأهداف ومرامي وتطلعات تأسيس هذا الإطار السياسي الجديد المرتقب أن يطلق عليه حزب الوحدة الوطنية.

وبحسب بعض المصادر، تقف وراء تأسيس الحزب الجديد، شخصية صحراوية نافذة تصدر من قبيلة الشيخ بيد الله الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة.

حميد الأبيض (فاس)

الجزائر تطالب المغرب رسميا بتعويض مواطنيها "المهجرين" شكلت لجانا إدارية لدراسة ملفاتهم وقدرت أراضيهم "المصادرة" بـ 20 ألف هكتار

الاستقبال. وتعد أيضا التفاتة تضامنية اتجاه جاليات المقيمة بالمغرب التي تعد ظروفها الاقتصادية والاجتماعية صعبة جدا.

وكانت الجزائر شكلت السنة الماضية، لجانا إدارية لدراسة ملفات العائلات التي تنتم المغرب بتجربتها من ممتلكاتها في منتظم السبعينات خلال الصراع الثنائي بين البلدين.

وأشارت الصحف الجزائرية إلى أن مساحة الأراضي المصادرة تقدر بحوالي 20 ألف هكتار من الأراضي الزراعية، غادر الآف الجزائريين إثرها إلى الولايات الجزائرية القريبة من الحدود المغربية، كوهران وتلمسان.

في المقابل، ما تزال الاف العائلات المغربية التي تم ترحيلها من الجزائر سنة 1975، ردا على تنظيم المهربات للمسمرة الخضراء، تطالب السلطات الجزائرية بتعويضها.

وارتفعت حدة مطالب المغاربة المطرودين خلال السنة الماضية، بعد نشر أنباء عن نية الحكومة الجزائرية إدخال بند في قانون المالية لسنة 2010، يتيح لها التشطيب على أسماء املاكهم من سجلات المحافظة العقارية، على أساس أنها أراض تم التخلي عنها من قبل أصحابها.

وشكلت العائلات المغربية، ويقدر عددها بحوالي 45 ألف، سنة 2005، جمعية للدفاع عن مطالبهم، أطلق عليها اسم "جمعية الدفاع عن المغاربة ضحايا الترحيل التعسفي من الجزائر".

واعلنت الجمعية، في وقت سابق، نيته رفع دعوى قضائية، أمام المحكمة الجنائية الدولية، ضد الرئيس الجزائري، عبد العزيز بوتفليقة، باعتباره مسؤولا مباشرا عن تهجيرها.

خالد الغالي

والدة أبو إبراهيم في ذمة الله

«بأنها النفس المطمئنة أرجعوا إلى ربك راضية مرصنة فأخلى في عبادي وأخلى حيتي» صدق الله العظيم



«كل نفس رآته الموت» صدق الله العظيم انتقلت إلى عفو الله المشمولة برحمته السيدة رقية الخضيرة، والدة عبد السلام أبو إبراهيم بمدينة سطات، ولهذه المناسبة الأليمة، يتقدم كافة الأصدقاء والأقارب بأحر التعازي والمواساة في هذا المصاب الجلل، إلى ابنتها عبد السلام وإخوانه وجميع أفراد الأسرة الصغيرة والكبيرة، راجين من العلي القدير أن يلهم الجميع الصبر والسلوان وللفقيدة واسع الرحمة والغفران. والله وأبناؤه الساجدون

برلمانيون يعدون مشروع منتجع سياحي عالمي بأكادير

مشروع استثماري ضخم لقطب مينائي مندمج لخليج أكادير

مراكز للغوص تستجيب لسباحة البحوث والمراكب، تمكن السياح من الاسترخاء والراحة أو الترفيه، ويستقطب السفن السياحية الكبرى، إضافة إلى توفير عدد من الفاعات الكبرى خاصة بالتظاهرات الدولية والمؤتمرات والاجتماعات وجميع المرافق المرتبطة بالخدمات السياحية.

ويقتح المشروع تغيير موقع الميناء العسكري الحالي الذي يوجد بالواجهة البحرية للشاطئ بالمحاذاة مع لمارينا بميناء سياحي ترسو فيه السفن أمام الخليج، ونقل الميناء العسكري جوار الميناء التجاري. كما أن المشروع يحافظ على ميناء الصيد الساحلي والميناء التجاري.

ويهدف المشروع إلى جعل الميناء الحالي عالما لرجال المال والأعمال وسباحة المؤتمرات، ناهيك عن الاستجمام والمتعة والصيد، بدل الأوساخ والتلوث والفضائح التي يعرفها الميناء، في إشارة إلى كارثة إغراق مئات قوارب الصيادين من قبل بواخر صيد متاكلة كانت جانحة بالميناء تحتل مرافقه.

واستغرب المصدر، كيف أن أكادير المدينة السياحية الشاطئية، تفقد إلى ميناء سياحي ترفيهي يحمل الموصفات العالمية للمدن السياحية الشاطئية، خاصة أن مياه شاطئها الجميل تلوثها مختلف المكدونات والمحروقات وأنواع مخلفات بواخر الصيد بالميناء الذي لا تفصله سوى عشرات الأمتار عن الشاطئ.

محمد إبراهيمي (أكادير)



(خاص)

تصميم مشروع القطب المينائي اعتمد مقاربة مندمجة تجعل منه نقطة جذب رئيسية، ويرمي إلى تقيين ميناء الصيد الذي سحّف بها الأشجار من جهة، وتثبيت الفضايات المحيطة به بمناطق خضراء خاصة واجهة أكادير أولا، وبناء منشآت سياحية هائلة وإقامات سياحية فاخرة ومطاعم ومقاهي وملاهي وميناء ترفيهيا كبيرا، وكذا

الذي يعتبر من أحسن خلجان العالم، إن بمياه بحره ورماله وطقسه، أو بالتضاريس المحيطة به كواجهة أكادير أولا وقصبتها أو قدم القصة الذي يعتبر كنزا طبيعيا أصبحت المحافظة عليه ضرورة ملحة. وكشف مصدر لـ الصباح أن إعداد المشروع الذي اعلنت عن رفضه بعض الجهات المسؤولة بالمدينة،

جمعيات حقوقية تطالب بالتنسيق لمحاربة الاختفاء القسري

طالبات بتنظيم المناظرة الوطنية الثانية حول الاختفاء القسري بالمغرب

إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان، خصوصا المصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، ومعاهدة روما الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية. كما دعت اللجنة إلى الكشف عن الحقيقة الكاملة لجميع حالات الاختفاء القسري بالمغرب بما فيها حالة الوفيات تحت التعذيب في مراكز الاستنطاق وأماكن الاحتجاز والاعتقال، وكل الجيئات السياسية والأمنية التي أدت إلى هذه الجرائم وتوضيح جميع ملامستها، إضافة إلى رد الاعتبار إلى الضحايا وعائلاتهم بالكشف عن نتائج التحاليل الجينية لتسوية قضية الرفات والحفاظ الإيجابي على ذاكرة الاختفاء القسري من خلال الحفاظ على مراكز الاعتقال والمدافن الفرية والجماعية، وتحويلها إلى متحف.

إلى ذلك، أكد عبد الكريم وزان، عضو لجنة التنسيق لعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري، أن عدد كبيرا من عائلات ضحايا الاختفاء ما زالت تنتظر معرفة مصير أبنائها، مضيفا أن عدد المختطفين ومجهولي المصير في المغرب يتجاوز الخمسين شخصا، بخلاف ما ذهب إليه المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

إسماعيل روجي

تفعيل مبدأ عدم الإفلات من العقاب والاعتذار للضحايا كفيل بالتصدي لظاهرة الاختفاء القسري التي ما زالت مستمرة إلى اليوم وتؤكد الشكايات التي ترد على الجمعية. ومن جانبها، أكدت أمينة بوعياش، رئيسة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، أن الام المعتقلين وعائلاتهم لا يمكن تعويضها بالمبالغ المالية التي صرفت للضحايا، مضافة أن الألام النفسية والمعاناة الاجتماعية للضحايا وعائلاتهم تتجاوز أي تعويض.

وأكدت بوعياش أن مسار حقوق الإنسان في ما يتعلق بالاختفاء القسري عرف تقورا خلال المدة الأخيرة، مضافة أنه لا بد من أخذ المبادرة عبر التنسيق مع باقي الجمعيات المدافعة عن حقوق الإنسان في المغرب من أجل التصدي لظاهرة الاختفاء الذي لا يمكن التذرع بأي ظرف مهما كان لتبريره.

وأكدت بوعياش أن مسار حقوق الإنسان في ما يتعلق بالاختفاء القسري عرف تقورا خلال المدة الأخيرة، مضافة أنه لا بد من أخذ المبادرة عبر التنسيق مع باقي الجمعيات المدافعة عن حقوق الإنسان في المغرب من أجل التصدي لظاهرة الاختفاء الذي لا يمكن التذرع بأي ظرف مهما كان لتبريره.

طالبت هيئات حقوقية بتنسيق جهودها من أجل إعطاء دينامية جديدة للعمل الحقوقي المشترك حول ملف الاختفاء القسري والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

ودعا عبد الله بنعبد السلام، نائب رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، خلال نشاط نظم ليلة الاثنين قبل الماضية بمناسبة اليوم العالمي للاختفاء القسري، إلى إعطاء دينامية جديدة لمسار العمل المشترك الاجتماعية لظاهرة الاختفاء القسري عبر تنظيم المناظرة الوطنية الثانية حول الاختفاء القسري بالمغرب بمشاركة جميع الجمعيات الحقوقية العاملة بالمجال.

وأكد بنعبد السلام أن جل التوصلات التي جاءت في التقرير النهائي لهياة الإنصاف والمصالحة لم يتم تطبيقها كما كان مقررا.

وأضاف أن تطبيق التوصيات الواردة في التقرير النهائي للحياة عبر

الخاصة بملء المقاعد الشاغرة في مجلس المستشارين عن جهة طنجة تطوان.

وتوقعت مصادر أن تعرف هذه المحطة الانتخابية منافسة قوية بالنظر إلى نوعية المرشحين الذين تقدموا للتنافس حول خمسة مقاعد شاغرة، بعد أن ألغيت في السابق من قبل المجلس الدستوري.

وعرفت الحملة الانتخابية التي دامت أسبوعا كاملا إنزالا قويا من قبل عدد من زعماء الأحزاب الذين حجروا إلى الجهة المذكورة قصد تقديم الدعم المناسب للمرشحين باسمهم.

وتنافس في هذه الانتخابات، الخاصة بتجديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين عن صفات الجماعات الحلية، 11 لائحة لمرشحين من العيار الثقيل في المنطقة الشمالية. وكانت قيادات حزبية عقدت لقاءات موسعة في إطار الحملة الانتخابية، وعقد محمد الشيخ بيد الله، أمين عام حزب الأصالة والمعاصرة، لقاء بطنجة تيمز بحضور قوي لناصرين الحزب في المنطقة الشمالية، ويراهن حزب البام من خلال ترشيح سمير عبد المولى على هذه المحطة، ويعتبرها فرصة لتعزيز وجوده في

تنافس قوي في الانتخابات الجزئية بجهة طنجة

جرت أمس (الثلاثاء) الانتخابات الجزئية

الخاصة بملء المقاعد الشاغرة في مجلس المستشارين عن جهة طنجة تطوان. وتوقعت مصادر أن تعرف هذه المحطة الانتخابية منافسة قوية بالنظر إلى نوعية المرشحين الذين تقدموا للتنافس حول خمسة مقاعد شاغرة، بعد أن ألغيت في السابق من قبل المجلس الدستوري.

وعرفت الحملة الانتخابية التي دامت أسبوعا كاملا إنزالا قويا من قبل عدد من زعماء الأحزاب الذين حجروا إلى الجهة المذكورة قصد تقديم الدعم المناسب للمرشحين باسمهم.

وتنافس في هذه الانتخابات، الخاصة بتجديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين عن صفات الجماعات الحلية، 11 لائحة لمرشحين من العيار الثقيل في المنطقة الشمالية. وكانت قيادات حزبية عقدت لقاءات موسعة في إطار الحملة الانتخابية، وعقد محمد الشيخ بيد الله، أمين عام حزب الأصالة والمعاصرة، لقاء بطنجة تيمز بحضور قوي لناصرين الحزب في المنطقة الشمالية، ويراهن حزب البام من خلال ترشيح سمير عبد المولى على هذه المحطة، ويعتبرها فرصة لتعزيز وجوده في

الخاصة بملء المقاعد الشاغرة في مجلس المستشارين عن جهة طنجة تطوان. وتوقعت مصادر أن تعرف هذه المحطة الانتخابية منافسة قوية بالنظر إلى نوعية المرشحين الذين تقدموا للتنافس حول خمسة مقاعد شاغرة، بعد أن ألغيت في السابق من قبل المجلس الدستوري.

وعرفت الحملة الانتخابية التي دامت أسبوعا كاملا إنزالا قويا من قبل عدد من زعماء الأحزاب الذين حجروا إلى الجهة المذكورة قصد تقديم الدعم المناسب للمرشحين باسمهم.

وتنافس في هذه الانتخابات، الخاصة بتجديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين عن صفات الجماعات الحلية، 11 لائحة لمرشحين من العيار الثقيل في المنطقة الشمالية. وكانت قيادات حزبية عقدت لقاءات موسعة في إطار الحملة الانتخابية، وعقد محمد الشيخ بيد الله، أمين عام حزب الأصالة والمعاصرة، لقاء بطنجة تيمز بحضور قوي لناصرين الحزب في المنطقة الشمالية، ويراهن حزب البام من خلال ترشيح سمير عبد المولى على هذه المحطة، ويعتبرها فرصة لتعزيز وجوده في

التجمعيون يجمدون نشاطهم بأغلبية بلدية الجديدة

في خطوة وصفها منتجعون بالمفاجئة، أقدم التجمعيون على اتخاذ قرار تجسيد نشاطهم داخل الأغلبية المسيرة لمجلس البلدي الجديدة، وهو ما فجر أزمة حقيقية بالمجلس الذي لم ينعقد باستقرار منذ انتخابه قبل سنة.

وكان عبد الرحمان كامل وخليل بزروق ومحمد الغرابوي وخليد لحو انتخوا القرار سالف الذكر، وابلغوا به، في ساعة متأخرة من ليلة الجمعة الماضية عبد الحكيم سجدة رئيس المجلس، عبر نائبه الأول المصطفى آياتراب، الذي بذل جهودا مضنية لإقناع التجمعيين بالعدول عن قرارهم، لكنه لم يفلح في مساعه في لقاء جمعه بعبد الرحمان كامل (برلماني ومنسق إقليمي للتجمع الوطني للأحرار بالجديدة).

وفي موضوع ذي صلة، علمت الصباح أن قرار تجسيد العضوية اتخذ بسبب إقدام الرئيس على إعادة توزيع المهام بين نوابه دون استشارة التجمعيين. ويرى منتجعون أن القشة التي قصمت ظهر البعير، هي تعيين الرئيس لنائبين جديدين في القسم التقني وقسم الجبايات، ما أثار غضب التجمعيين الذين فسروا ذلك بتقليل الدور الذي كان يقوم به خليل بزروق ومحمد الغرابوي في محاولة لإرضاء نواب للرئيس كانوا شقوا عليه عصا الطاعة وقادوا حركة معارضة من داخل الأغلبية.

واستطرد المنتجعون أنفسهم بأن قرار الرئيس يظهر التجمع الوطني، الحلقة الأضعف داخل أغلبية المجلس المذكور، وهو أمر قال عنه عبد الرحمان كامل إننا نرفضه ونسوقها خلف أن تسوي النزاعات على حساب الحلقة الأقوى التي بني برفاسيتها وتحالف الأغلبية المشكل من أحزاب التجمع الوطني للأحرار والأصالة والمعاصرة وجبهة القوى الديمقراطية، ويصل مجمل أعضائه إلى 22 عضوا مقابل معارضة مشكلة من 21 عضوا، وهو ما أفقد الرئيس أغلبية مريحة لترميز قراراته، وبالتالي، فإن ما أقدم عليه التجمعيون يضعف بشكل كبير معسكر الرئيس الذي يبدو أن في وضع غير محسود عليه.

عبدالله غيتومي (الجديدة)

الجزائر تطالب المغرب رسميا بتعويض مواطنيها "المهجرين" شكلت لجانا إدارية لدراسة ملفاتهم وقدرت أراضيهم "المصادرة" بـ 20 ألف هكتار

الاستقبال. وتعد أيضا التفاتة تضامنية اتجاه جاليات المقيمة بالمغرب التي تعد ظروفها الاقتصادية والاجتماعية صعبة جدا.

وكانت الجزائر شكلت السنة الماضية، لجانا إدارية لدراسة ملفات العائلات التي تنتم المغرب بتجربتها من ممتلكاتها في منتظم السبعينات خلال الصراع الثنائي بين البلدين.

وأشارت الصحف الجزائرية إلى أن مساحة الأراضي المصادرة تقدر بحوالي 20 ألف هكتار من الأراضي الزراعية، غادر الآف الجزائريين إثرها إلى الولايات الجزائرية القريبة من الحدود المغربية، كوهران وتلمسان.

في المقابل، ما تزال الاف العائلات المغربية التي تم ترحيلها من الجزائر سنة 1975، ردا على تنظيم المهربات للمسمرة الخضراء، تطالب السلطات الجزائرية بتعويضها.

وارتفعت حدة مطالب المغاربة المطرودين خلال السنة الماضية، بعد نشر أنباء عن نية الحكومة الجزائرية إدخال بند في قانون المالية لسنة 2010، يتيح لها التشطيب على أسماء املاكهم من سجلات المحافظة العقارية، على أساس أنها أراض تم التخلي عنها من قبل أصحابها.

وشكلت العائلات المغربية، ويقدر عددها بحوالي 45 ألف، سنة 2005، جمعية للدفاع عن مطالبهم، أطلق عليها اسم "جمعية الدفاع عن المغاربة ضحايا الترحيل التعسفي من الجزائر".

واعلنت الجمعية، في وقت سابق، نيته رفع دعوى قضائية، أمام المحكمة الجنائية الدولية، ضد الرئيس الجزائري، عبد العزيز بوتفليقة، باعتباره مسؤولا مباشرا عن تهجيرها.

خالد الغالي

التقدم والاشتراكية يقبل بطنجة يقبل عضوية 11 مستقبلا من "البام"

وأحمد اشربان والمصطفى الزناكي وإبراهيم بنصبيح، وقال البلاغ «إن هؤلاء الأعضاء الجدد، قدموا استقالتهم من «البام» قبل نشر بلاغ طردهم، خلافا لما ورد ببلاغ حزب الأصالة، وأن مسالة التطهير التي روج لها، وهو حزب جديد كان يجب أن تكون أركانه كاي بناء جديد لا يحتاج إلى أي إصلاح أو تطهير».

وأشار البلاغ، إلى أن الكتابة الجهوية للتقدم والاشتراكية قبلت عضوية هؤلاء، نظرا لأنهم أبناء المنطقة وعلى اتصال بمناضلي الحزب ولاحتظوا وضعه الأخيرين من حيث ممارسته للديمقراطية الداخلية ومدى

الجزائر تطالب المغرب رسميا بتعويض مواطنيها "المهجرين" شكلت لجانا إدارية لدراسة ملفاتهم وقدرت أراضيهم "المصادرة" بـ 20 ألف هكتار

الاستقبال. وتعد أيضا التفاتة تضامنية اتجاه جاليات المقيمة بالمغرب التي تعد ظروفها الاقتصادية والاجتماعية صعبة جدا.

وكانت الجزائر شكلت السنة الماضية، لجانا إدارية لدراسة ملفات العائلات التي تنتم المغرب بتجربتها من ممتلكاتها في منتظم السبعينات خلال الصراع الثنائي بين البلدين.

وأشارت الصحف الجزائرية إلى أن مساحة الأراضي المصادرة تقدر بحوالي 20 ألف هكتار من الأراضي الزراعية، غادر الآف الجزائريين إثرها إلى الولايات الجزائرية القريبة من الحدود المغربية، كوهران وتلمسان.

في المقابل، ما تزال الاف العائلات المغربية التي تم ترحيلها من الجزائر سنة 1975، ردا على تنظيم المهربات للمسمرة الخضراء، تطالب السلطات الجزائرية بتعويضها.

وارتفعت حدة مطالب المغاربة المطرودين خلال السنة الماضية، بعد نشر أنباء عن نية الحكومة الجزائرية إدخال بند في قانون المالية لسنة 2010، يتيح لها التشطيب على أسماء املاكهم من سجلات المحافظة العقارية، على أساس أنها أراض تم التخلي عنها من قبل أصحابها.

وشكلت العائلات المغربية، ويقدر عددها بحوالي 45 ألف، سنة 2005، جمعية للدفاع عن مطالبهم، أطلق عليها اسم "جمعية الدفاع عن المغاربة ضحايا الترحيل التعسفي من الجزائر".

واعلنت الجمعية، في وقت سابق، نيته رفع دعوى قضائية، أمام المحكمة الجنائية الدولية، ضد الرئيس الجزائري، عبد العزيز بوتفليقة، باعتباره مسؤولا مباشرا عن تهجيرها.

خالد الغالي

الجزائر تطالب المغرب رسميا بتعويض مواطنيها "المهجرين" شكلت لجانا إدارية لدراسة ملفاتهم وقدرت أراضيهم "المصادرة" بـ 20 ألف هكتار

الاستقبال. وتعد أيضا التفاتة تضامنية اتجاه جاليات المقيمة بالمغرب التي تعد ظروفها الاقتصادية والاجتماعية صعبة جدا.

وكانت الجزائر شكلت السنة الماضية، لجانا إدارية لدراسة ملفات العائلات التي تنتم المغرب بتجربتها من ممتلكاتها في منتظم السبعينات خلال الصراع الثنائي بين البلدين.

وأشارت الصحف الجزائرية إلى أن مساحة الأراضي المصادرة تقدر بحوالي 20 ألف هكتار من الأراضي الزراعية، غادر الآف الجزائريين إثرها إلى الولايات الجزائرية القريبة من الحدود المغربية، كوهران وتلمسان.

في المقابل، ما تزال الاف العائلات المغربية التي تم ترحيلها من الجزائر سنة 1975، ردا على تنظيم المهربات للمسمرة الخضراء، تطالب السلطات الجزائرية بتعويضها.

وارتفعت حدة مطالب المغاربة المطرودين خلال السنة الماضية، بعد نشر أنباء عن نية الحكومة الجزائرية إدخال بند في قانون المالية لسنة 2010، يتيح لها التشطيب على أسماء املاكهم من سجلات المحافظة العقارية، على أساس أنها أراض تم التخلي عنها من قبل أصحابها.

وشكلت العائلات المغربية، ويقدر عددها بحوالي 45 ألف، سنة 2005، جمعية للدفاع عن مطالبهم، أطلق عليها اسم "جمعية الدفاع عن المغاربة ضحايا الترحيل التعسفي من الجزائر".

واعلنت الجمعية، في وقت سابق، نيته رفع دعوى قضائية، أمام المحكمة الجنائية الدولية، ضد الرئيس الجزائري، عبد العزيز بوتفليقة، باعتباره مسؤولا مباشرا عن تهجيرها.

خالد الغالي

الجزائر تطالب المغرب رسميا بتعويض مواطنيها "المهجرين" شكلت لجانا إدارية لدراسة ملفاتهم وقدرت أراضيهم "المصادرة" بـ 20 ألف هكتار

الاستقبال. وتعد أيضا التفاتة تضامنية اتجاه جاليات المقيمة بالمغرب التي تعد ظروفها الاقتصادية والاجتماعية صعبة جدا.

وكانت الجزائر شكلت السنة الماضية، لجانا إدارية لدراسة ملفات العائلات التي تنتم المغرب بتجربتها من ممتلكاتها في منتظم السبعينات خلال الصراع الثنائي بين البلدين.

وأشارت الصحف الجزائرية إلى أن مساحة الأراضي المصادرة تقدر بحوالي 20 ألف هكتار من الأراضي الزراعية، غادر الآف الجزائريين إثرها إلى الولايات الجزائرية القريبة من الحدود المغربية، كوهران وتلمسان.

في المقابل، ما تزال الاف العائلات المغربية التي تم ترحيلها من الجزائر سنة 1975، ردا على تنظيم المهربات للمسمرة الخضراء، تطالب السلطات الجزائرية بتعويضها.

وارتفعت حدة مطالب المغاربة المطرودين خلال السنة الماضية، بعد نشر أنباء عن نية الحكومة الجزائرية إدخال بند في قانون المالية لسنة 2010، يتيح لها التشطيب على أسماء املاكهم من سجلات المحافظة العقارية، على أساس أنها أراض تم التخلي عنها من قبل أصحابها.

وشكلت العائلات المغربية، ويقدر عددها بحوالي 45 ألف، سنة 2005، جمعية للدفاع عن مطالبهم، أطلق عليها اسم "جمعية الدفاع عن المغاربة ضحايا الترحيل التعسفي من الجزائر".

واعلنت الجمعية، في وقت سابق، نيته رفع دعوى قضائية، أمام المحكمة الجنائية الدولية، ضد الرئيس الجزائري، عبد العزيز بوتفليقة، باعتباره مسؤولا مباشرا عن تهجيرها.

خالد الغالي